كلية: الآداب

القسم أو الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الدراسات العليا/الدكتوراه

أستاذ المادة: أ.د.ارميض مطر حمد

اسم المادة باللغة العربية: الخطاب النقدي والبلاغي

اسم المادة باللغة الإنكليزية:

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: الوصايا ذات المنحى اللغوي

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية:

محتوى المحاضرة الثانية

الوصايا ذات المنحى اللغوي

حظيت الوصايا النقدية ذات الطابع اللغوي باهتمام المظفر العلوي؛ وذلك لتعلقها بالسياق المتضمن للألفاظ التي يقوم عليها نسيج البيت الشعري، فالزلل النحوي يؤدي إلى إرباك السياق وفساد المعنى، إذ إنّ الكلمة في السياق الشعري تكتسب قيمتها من تعانقها مع ما يسبقها أو يلحقها من مفردات يثير بعضها بعضاً بالتداعي

والإيحاء.[1] أضف إلى ذلك، أنّ المفردة اللغوية التي لم تتبوأ مكانها المناسب لها ضمن السياق الشعري تؤدي إلى تشويه الوزن الشعري، وتجعل النظم قلقاً متكلّفاً؛ لذلك حرص المظفر العلوي على إبراز هذه الهفوات؛ لأنّه وجد القدماء والمحدثين يميلون إلى الضرورات التي أباح بعضها، وأنكر بعضها الآخر، هذه الضرورات التي عمد إليها شعراء العربية، لأجل إقامة الوزن، أو لغفلة الشاعر ساعة النظم، أو لعدم إدراكه هذا الخطأ، إلّا بعد المعاودة والتذكير، أو محاولةً من الشاعر إبراز تمكّنه من قياد اللغة، وترك المتلقي يوجّه هذه الضرورة أو غيرها؛ لذلك سعى اللغويون إلى رصد هذه الهفوات، بغية تجنّبها، حرصاً منهم على سلامة اللغة العربية ممّا يشوبها من اللحن وفساد الفكرة؛ لأنّ النقد اللغوي كان ينشد الصواب والسلامة من اللحن، ولم يضع الناقد اللغوي بحسبانه الوظيفة الجمالية، إنّما ركّز اهتمامه في هذا الانحراف الذي يعدُّ خرقاً لقانون اللغة.[2] هذه القوانين تمثّل خطّاً أحمر لدى اللغويين، لا يسمح بتجاوزها؛ لأنّ الشعر – على وفق منظور ابن طباطبا العلوي – ليس موطناً لارتكاب مثل هذه الخروقات[3]؛ لذلك أكّد ضرورة الالتزام بهذه الأصول، هذا لا يعني أنّه يضع الشاعر في قيود تكبّله، بل التحرك بعيداً عن الفوضوية ومجافاة المنطق؛ لأنّ الشعر القائم على الكسر للمألوف والخرق المنظم لقانون اللغة لا غبار عليه، بدليل أنّنا وجدنا عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) يثني على نماذج قدّم الشاعر وأخر في مفردات نظمه الشعري، فضلاً عن الاستعمال المجازي[4]؛لأنّ «انحراف اللغة وخروجها عن معناها المعجمي هو الذي يجعلها لغة شعرية؛ لأنّ الانحراف مجاز، والمجاز هو الذي يمنح الأدب التجدّد والتطوّر والتفرّد، كما يمنح التشكيل اللغوي القدرة على التناسب والمشاكلة الأفقية والعمودية، يعني مشاكلة اللفظ للسياق والمعنى، وهذا هو معنى قول اللغويين المعاصرين: إنّ تحطيم قانون اللغة المعيارية هو الجوهر الحقيقي للشعر».[5]

حاول المظفر العلوي وضع الشاعر ضمن أُطر محدّدة، جاعلاً الأنموذج القديم مثالاً لإجازته أو عدمها، وهذا يعدّ قيداً للشاعر؛ لأنّ الشاعر محكوم بزمن معين، وبيئة تحتم عليه استعمال هذا اللفظ من دون غيره، فضلاً عن مسايرته لأقرانه من الشعراء؛ لذلك قال عبد القاهر الجرجاني: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي

---

(1) ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٣٠.

(2) ينظر: اللغة المعيارية واللغة الشعرية: ٣٩.

(3) ينظر: عيار الشعر: ١٤.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز: ٩٩، ١٠٣، ١٠٤.

(5) اللغة المعيارية: ٤٥.

يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله،... فلست بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه إِنْ كان صواباً، وخطؤه إِنْ كانَ خطأً إِلى النَّظم، ويدخلُ تحتَ هذا الاسم ألا وهو معنًى من معاني النحو قد أُصيبَ به موضعُهُ ووُضِع في حقه».[٦] نفهم من قول الجرجاني أنّ النقد لم يكن مقصوراً على تتبع الهفوات النحوية، بل بيان القيمة الجمالية التي ينطوي عليها النظم الشعري، وتلمس مواطن البراعة في النص الإبداعي؛ لأنّ حقيقة النظم تقتضي اقتفاء «آثارَ المعاني وتُرتَّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس، فهو إذاً نظمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو النَّظم الذي معناهُ ضَمُّ الشَيءِ إلى الشّيءِ كيف جاءَ واتَّفق».[٧]

في ضوء ما تقدّم عمدت إلى تبويب هذه الوصايا ذات المنحى اللغوي على وفق ما صرّح به المظفر العلوي.

١. الصواب والخطأ:

أدرك النقاد قديماً خطورة هذين المفهومين في السياق الشعري، لذلك وقفوا لهما بالمرصاد، بغية معالجته والحد من تفشيه؛ لانّ الخطأ يسري ويتشعب على ألسنة الشعراء الآخرين، وبذلك تصعب السيطرة عليه، عليه حدّد النقاد المعايير التي يتوجب الاحتذاء بها والسير على منوالها، والجدير بالذكر إن هذه القضية لم تكن وليدة الشعر العباسي، أو من بنات أفكار المظفر العلوي. إذ يروى أن جماعة من الشعراء ضمهم مجلس عبد الملك بن مروان، فتذاكروا الشعر، فانشدوا قول نصيب:

أهيم بدعد ما حييت فإنْ أمت فيا ويح دعد من يهيم بها بعدي؟

فقال الأقيشر: "والله لقد أساء قائل هذا الشعر، قال عبد الملك: فكيف كنت تقول لو كنت قائله؟ قال:

تحبّكم نفسي حياتي فإنْ أمتْ أوكّل بدعد من يهيم بها بعدي

قال عبد الملك: والله لانت اسوا قولا منه حين توكل بها! فقال الأقيشر: فكيف كنت تقول يا أمير المؤمنين؟ قال: كنت أقول:

تحبّكم نفسي حياتي فإنْ أمتْ فلا صلحتْ هند لذي خلّة بعدي

فقال القوم جميعاً: انت والله يا امير المؤمنين أشعر القوم"[٨]

من هذا المنطلق، فإنّ المتأمل في وصايا المظفر، يجد كمّا من التوصيات التي أكّد فيها صواب الشعراء وخطأهم،

---

(٦) دلائل الإعجاز: ٨١-٨٣.

(٧) نفسه: ٤٩.

(٨) ينظر: الشعر والشعراء: ٤٠٠.

وتصويب الخطأ، من ذلك قوله: «فإنّ اللحنَ لا يجوزُ الاقتداءُ به، ولا النزولُ في شُعَبِه».[٩] معضّداً ذلك بطائفة من الشواهد الشعرية التي لم يُجزِ المظفر العمل بها؛ لأنّها تدخل في باب اللحن الذي لا يمكن لشاعر ألف أساليب العربية وخبر فنون النظم أنْ يقع في هذا المزلق، من ذلك قول الشاعر:

فيا معشرَ الأعرابِ إنْ جازَ شُرْبُكم فلا تشربوا ما حَجّ للهِ راكبِ

شَراباً لغزوانَ الخبيثِ فإنّه يناهيكُم منه بأيْمانِ كاذِبِ

علّق المظفر قائلاً: «وهذا لَحْن قبيح، وصوابُه ما حجّ لله راكبُ».[١٠]

الواضح في هذين البيتين ، ولا سيما البيت الأول أنّ الشاعر في موضع اضطرار، فسعى الشاعر إلى خفض (راكب)، والأصل رفعه؛ لأنّه فاعل (حجَّ)، إلّا أنّ الشاعر عمد إلى هذا الصنيع تخلّصاً من الإقواء،[١١] فليس من المنطق أنْ يغفل الشاعر ذلك، فإنّ الخطأ النحوي يعدّ صدمة للذائقة الأدبية، وإفساداً لأذن السامع، إذ لا يمكن موازنة الخطأ النحوي بالزحافات[١٢] والعلل[١٣] التي تأتي لقتل رتابة الإيقاع في النص الشعري، أمّا الخطأ النحوي، فهو ناجم عن غفلة أو تعمد، لذا يتوجب على الناظم مراعاة النحو؛ لأنّ إغفاله يؤدي إلى اللحن، واللحن كما يقول ابن الأثير: « قد كثرت مفاوضات الناس فيه حتى صار يعلمه غير النحوي»[١٤]، فقد حدد الزبيدي (ت ٤٧٩هـ) أسباب اللحن وتفشيه في ألسنة العرب قائلاً "ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من اسلامها تبرع في نطقها بالسجية وتتكلم على السليقة، حتى فُتحت المدائن ومصّرت الأمصار، فوقع الخلل في الكلام ، وبدأ اللحن في ألسنة العوام"[١٥]. وممّا عابه المظفر أسلوب المجاورة[١٦] في قول الشاعر:

كأن ثَبيراً من عَرانين وبْلِهِ كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مزمَّلِ[١٧]

---

(٩) نضرة: ٢٣٩.

(١٠) نفسه: ٢٣٩، ٢٤٠.

(١١)

(١٢) الزحاف: هو ما يلحق أي جزء كان من الأجزاء السبعة التي جعلت موازين الشعر من نقص أو زيادة، أو تقديم حرف أو تأخيره، أو تسكينه، ولا يكاد يسلم منه شعر، فضلاً عن كون الزحاف تغييراً غير لازم يختص بثواني الأسباب، ينظر: العمدة: ١/١٣٨.

(١٣) العلة: تغيير لازم يختصّ بالأسباب والأوتاد، كحذف السبب الأخير برمته، ويختص أيضاً بالأعاريض والضروب، ينظر: شرح تحفة الخليل: ٤٤.

(١٤) المثل السائر: ١/٣٤.

(١٥) لحن العوام: ٤.

(١٦) وهو أنْ يأخذ اللفظ حركة مجاورة، ينظر شرح شذور الذهب: ٢/ ٥٨٨.

(١٧) ينظر: نضرة الإغريض: ٢٤٠، البيت لأمرئ القيس، وفي نسخة مُحَمَّد أبي الفضل: ٢٥، (كأَنَّ أَبانا في أَفانينِ وَدقة) بدلاً من الصدر، ثبير: جبل في مكة سمي نسبة

حاول المظفر إيجاد مسوغ لذلك، قائلاً: « فله وجهٌ قد ذكرهُ أبو الفتح، وهو أنّه أراد مُزَمَّلٍ فيه، فحذفَ حرف الجرِّ، فارتفع الضميرُ، فاستتر في اسم المفعول»،[١٨] وقد أخذ ابن جني (٣٩٢هـ) يوازن هذا البيت بقول العرب (هذا جحر ضبٍ خربٍ)، فقال: «إنّ أصله : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُهُ) فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإنْ كان في الحقيقة للجحر .كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، فيجري (قائماً) وصفاً على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل... فلمّا كان أصله كذلك حذف الجُحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت، استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضب)، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف».[١٩] وهو بذلك يخالف الخليل بن أحمد عندما قال: «خفض مزملاً، وهو نعت كبير، وهو في محل رفع، فخفض على الجوار»[٢٠]. هذا لا يعني أنّ الخليل وابن جني قد تسامحا في اللحن، ولكنهما نظرا إلى التخريج النحوي أولاً، ومن ثم النظر إلى الضرورة الشعرية، بدليل أنّ أبا الفتح قال: « فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لا بدّ من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يرتكبه الجُفَاة الفصحاء، إذا أمِنوا كَسر البيت، ويَدَعُه مَن حافظ على صحّة الوزن من غير زحاف، وهو كثير، فإنْ أمِنتَ كسر البيت اجتنبْتَ ضعف الإعراب، وإن اشفقْتَ من كسره البتَّة دخلت تحت كسر الإعراب»[٢١].

وقول الشاعر:

أطـــوفُ بهـــا لا أرى غيرَهـــا كمـــا طـــافَ بالبَيْعَـــةِ الراهِـــبِ

قال المظفر: «جعل الراهبَ مجروراً على الجوار وهو لحْنٌ قبيح، وصوابه: كما طاف بالبيعةِ الراهِبُ».[٢٢]

وقد حاول الفراهيدي إيجاد مسوغ لهذا اللحن، قائلاً: «خفض الراهب بالقرب والجوار، والوجه فيه الرفع، كما قالوا: هذا جحر ضب خربٍ، ... ومنه قول الله تعالى في البروج: ﴿**ذو العرشِ المجيدِ**﴾ [البروج: ١٥] ؛ وفي

إلى رجل من هذيل، العرنين: شجر يشبه العوسج، البجاد: كساء مخطط، القاموس مادة (بجد)، المزمل: الملفوف، القاموس مادة (مزمل).

([١٨]) ينظر: الخصائص: ١/ ١٩٣، نضرة: ٢٤٠.

([١٩]) الخصائص: ١٩٣/١.

([٢٠]) الجمل: ١٩٧.

([٢١]) الخصائص: ٣٣٤/١-٣٣٥.

([٢٢]) نضرة: ٢٤٠، ورد البيت في الجمل: ١٩٦ من دون نسبة.

الذاريات: ﴿ ذو القوة المتين ﴾ [الذاريات: ٥٨]، خفض المجيد والمتين بالقرب والجوار».[٢٣] هذه الأخطاء التي أشار إليها المظفر ومَن سبقه من النقّاد، بمثابة شواهد لِما عِيب من الشعر، بغية التعرف عليها وتجنبها، إلّا أنّ هذه الشواهد المعيبة، قد غضّ العلماء الطرف عن بعضها، إذ علل القاضي الجرجاني (ت ٣٩٠هـ) سبب ذلك قائلاً: «ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدْح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه وإعرابه، ولولا أنّ أهلَ الجاهلية جُدّوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدتَ كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذَلة، ومردودة منقبة، لكن هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظِّنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذبّ عنهم كلّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام».[٢٤]

ومن العيوب التي رصدها النقّاد قول الشاعر:

كأنّمـــا ضـــربتْ قُـــدَّامَ أعينهـــا قُطْنـــاً بمُسْتَحْصِـــد الأوتار مَحْلُـــوجِ

علق المظفر قائلاً: «وصوابه محلوجاً»،[٢٥] وسبق أن استشهد الخليل بهذا البيت قائلاً: «خفض محلوجاً وهو نعت قطن»،[٢٦] في حين يرى صاحب الإنصاف أنّه خفض محلوجاً «على الجوار وكان ينبغي أن يقول: (محلوجاً) لكونه وصلاً لقوله: (قطناً)، ولكنه خفض على الجوار».[٢٧]

وقد استند اللغويون إلى قول العرب السابق (هذا جحر ضبّ خرب)، إلّا أنهم أثبتوا انَّ ما ورد عن العرب عن طريق الغلط، بدليل أنّهم «إذا ثنّوا لم يقولوا إلّا جحرا ضبّ خربان»،[٢٨] لذا وقف المظفر من مسألة المجاورة موقفاً صارماً، ولم يجز للمولدين العمل بها قائلاً: «والمحقِقون من أهل العلم لا يُجيزونَ العمل على الجوار، وما نحنُ بالمُغلِّبين قولاً على قول، ولا لنا في ذلك غرَضٌ، وإنما المولَّدُ من الشعراء لا يجوز له العمل على المجاورة، ولا ورد ذلك لأحد من المولّدين المجيدين، ولا أجاز العلماءُ بالشعر لهم ذلك، سواء كانت العرب أصابَتْ فيه أو

---

(٢٣) الجمل: ١٩٦.

(٢٤) الوساطة: ٤.

(٢٥) نضرة: ٢٤١، ورد البيت في الجمل : ١٩٧، من دون نسبة، وكذلك في الإنصاف: ٤٩٥/٢، وخزانة الأدب: ٩١/٥، والبيت لذي الرمة.

(٢٦) الجمل:١٩٧.

(٢٧) الإنصاف: ٤٩٥/٢.

(٢٨) نضرة: ٢٤١.

أخطأَتْ، المقصودُ أنه محظورٌ على المولّدين»[٢٩]. ومن الوصايا الأخرى التي حملت الطابع النحوي قوله: «ومما لا يجوز للمولد استعماله كسر نون الجمع»[٣٠]، ومثل لذلك بقول جرير:

عَــرينٌ مــن عُرَينَــةَ لــيس منــا برِئْــتُ الى عُرَيْنَــةَ مــن عَــرينِ

عرَفْنــا جعفــراً وبــني عُبَيــدٍ وأنكــرْنا زعــانفَ آخــرينِ[٣١]

عقّب المظفر قائلاً: « هذا لحْن، وصوابه آخرينَ، مفتوح النون».[٣٢]

فالمتأمل في وصايا المظفر العلوي النقدية، يظنّ أنّه معاصر للمولدين، إلّا أنّ الذي ساقه إلى سرد هذه الوصايا حرصه الشديد على سلامة الشعر العربي ممّا يشوبه، فضلاً عن كون المولدين قد اطلعوا على تصويبات النقّاد واللغويين لهفوات الأقدمين، فكان الأوْلى بهم تجاوزها،[٣٣] ونظير ذلك قول سحيم بن وثيل:[٣٤]

عــذَرْتُ البُــزْلَ إنْ هــيَ خــاطرَتْني فمــا بالي وبالُ ابْــنَيْ لَبــونِ

ومــاذا يَــدَّري الشُّــعراءُ مــنّي وقــد جــاوزْتُ رأسَ الأربعــينِ[٣٥]

قال المظفر: «والصواب فتح نون الأربعين»[٣٦]

والواضح أنّ الشاعر قد اضطر إلى ذلك، خشية الوقوع في الإقواء، إلّا أنّ قدامة بن جعفر يرى وكأن الشاعر «وقف القوافي ولم يحركها»[٣٧]؛ لأنّ الأصل في نون الأربعين مفتوحة، أمّا نون لبون فالواجب كسرها، أمّا ابن عقيل فيقول: «وليس كسرها لغة، لمَن زعم الخلاف».[٣٨]

ومثل هذا اللحن وقع به الفرزدق:

---

(٢٩) نفسه:٢٤١.

(٣٠)نفسه: ٢٥٤.

(٣١) نفسه: ٢٥٤، ديوان جرير: ٤٢٩/١، جعفر: اسم رجل من ولد ثعلبة، أخوته: عرين، وكليب، وعبيد، زعانف: جمع زعنفة: وهم الأتباع، ورد البيتان: الكامل: ٧/١، ونقد الشعر: ١٨٦، الموشح: ١٤، ١٧٥، شرح ابن عقيل: ٦٧/١، أوضح المسالك: ٨٥/١.

(٣٢) نضرة: ٢٥٤.

(٣٣) ينظر: العصر العباسي الأول، شوقي ضيف: ١٤٥-١٤٦.

(٣٤) هو سحيم بن وثيل، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، ينظر: الاشتقاق: ٢٢٤.

(٣٥) نضرة: ٢٥٥، ورد البيتان في الأصمعيات: ١٩، الموشح: ١٤، العمدة: ١٠٩/١، ونقد الشعر ١٨٦، وفيه: (جاوزت حدّاً) والموشح: ١٤، ١٧٥، العمدة: ١٠٩/١، ضرائر الشعر: ٢٢، خزانة: ٦٩/٨، البزل: البعير المسن، ابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة.

(٣٦) نضرة: ٢٥٥.

(٣٧) ينظر: نقد الشعر: ١٨٦

(٣٨) شرح ابن عقيل: ٦٨/١.

إنّي لَبــاكٍ علــى ابــني يوســفٍ جزَعــاً ومثــلُ فقــدِهِما للــدين يُبْكيــني

مــا ســدّ حــيٌّ ولا ميْــتٌ مسَــدَّهُما إلا الخلائِــفُ مــن بعْــدِ النبيــينِ[٣٩]

عقب المظفر قائلاً: « فكسر نون النبيين، والصواب فتحها».[٤٠]

هذه الضرائر لفتت انتباه اللغويين، فهذا ابن جني يقول: « فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء بهِ القدماءُ في غير الشعر، بل في حال السَّعة وموقف الدَّعةِ، كان ما يرِد من المولدَّين في الشعر، وهو موقف فُسْحةٍ وعذر، أولى يجوز مثله»،[٤١] أمّا ابن عصفور فقد جوّز ذلك؛ لأنّهم «قد فتحوها في لغة مَن يجعل التثنية بالألف على كل حال؛ إلّا أنّهم لم يفتحوها في هذه اللغة؛ إلّا في حال النصب، وكأنّهم أجروا الألف مجرى الياء لكونها واقعة»[٤٢]،وقد حاول البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) إيجاد مسوّغ لذلك قائلاً: « أما قوله: من بعد النّبيين، فخفض هذه النون، وهي نون الجمع، وإنّما فعل ذلك لأنّه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع،...وإنما جاز ذلك لأنّ الجمع يكون على أبنية شتّى، وإنّما يلحق منه منهاج التثنية، ما كان على حد التثنية، لا يكسّر الواحد على بنائه، وإلاّ فلا، فإنّ الجمع كالواحد؛ لاختلاف معانيه، كما تختلف معاني الواحد والتثنية».[٤٣] كل ذلك لم يجوزه المظفر للمولدين، لأنّ المتقدمين أصحاب سليقة وفطرة، إذ نظموا شعراً على درجة عالية من الرصانة اللغوية، والدقة العروضية، معتمدين سليقتهم التي لم تخنهم، لذا فإنّ حسابهم متفاوت مع المولدين الذين غلبت الصنعة على أشعارهم، فضلاً عن اطلاعهم على هفوات سابقيهم، لذا فإنّ اللحن غير مستساغ ولا ضرورة له. من ذلك ما تحسسه الآمدي من خطأ في قول أبي تمام :

لمـا اسـتحرَّ الـوداع المحـض وانصـرفتْ أواخــر الصــبر الا كاظمــا وجمــا

رأيــت أحســن مرئــيّ وأقبحــه مســتجمعين لي التوديــع والعنمــا

...، فعقب قائلاً: :"كانه استحسن اصابعها واستقبح اشارتها اليه بالوداع، وهذا خطأ في هذا المعنى، أتراه ما سمع قول جرير:

([٣٩]) نضرة: ٢٥٥، ورد البيتان في التعازي: ٢٠٥، وفيه (ومثل هلكهما).

([٤٠]) نفسه: ٢٥٥.

([٤١]) الخصائص: ٣٢٨/١.

([٤٢]) ضرائر الشعر: ٢١٨.

([٤٣]) خزانة: ٦٦/٨.

أتنســـــى إذ تودعنـــــا ســـــليمى بفـــرع بشـــامة؟ ســـقى البشـــام

فدعا للبشام بالسقيا؛ لأنها ودعته به فسرّ بتوديعها، وأبو تمام استحسن أصبعها واستقبح اشارتها مودعة، ولعمري إن منظر الفراق منظر قبيح، ولكن إشارة المحبوبة بالوداع لا يستقبحها إلا أجهل الناس بالحب، وأقلهم معرفة بالغزل، وأغلظهم طبعاً، وأبعدهم فهماً"[٤٤]، الواضح ان ما يعقب التوديع هو المستقبح، فلا علاقة لحركات الاصابع أو ما تشير اليه، هذه الامور لا يمكن أن تكون مستقبحة ، وما يوكد ذلك الشريف المرتضى عندما قال: "فأما قوله: إن التوديع لا يستقبح وانما يستقبح عاقبته...؛ لأن التوديع اذا كان منذراً بالفراق وبعد الدار وغيبة المحبوب لا محالة انه مكروه مستقبح"[٤٥]، والأمر نفسه في قول البحتري:

قـفِ العـيس قـد أدنى خطاهـا كلالهـا وســل دار ســعدى إن شــفاك ســؤالها

فرأى الآمدي أن قوله ينطوي على لفظ جيد "ومعنى ليس بجيد؛ لأنه قال: قد أدنى خطاها كلالها، اي قارب من خطوها الكلال، وهذا كانه لم يقف لسؤال الدار التي تعرض لأنه يشفيه سوالها؛ وانما وقف الاعياء المطي"[٤٦] هذه المفاهيم التي طرقها النقاد نالت مكانتها من فكر المظفر العلوي، فلم يسمح للشعراء المولدين ان يقعوا بمثل هذه الهفوان اخذا بحسبانه بعض المقاييس المعتمدة في القرآن والشعر القديم من ذلك اجازته للمولدين استعمال الماضي موضع المستقبل، والعكس؛ لأنّ هذه الصيغة النحوية واردة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاء﴾ [الأعراف:٥٠]، قال المظفر: «والمعنى وإذ ينادي أصحاب النار»[٤٧]، وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة:٨٧] أراد فريقاً قتلتم»،[٤٨] وكذلك عضّد هذه الإجازة بما ورد في الشعر العربي، من ذلك قول الطرماح:[٤٩]

([٤٤]) الموازنة: ١/٢٣٠.

([٤٥]) أمالي المرتضى:٢/٢٥٦.

([٤٦]) الموازنة ١/٣٧٨.

([٤٧]) نضرة: ٢٨٣.

([٤٨]) نفسه: ٢٨٣.

([٤٩]) هو الطرماح بن حكيم بن حكم بن نضر بن قيس، شاعر مشهور، والطرماح: الطويل، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/٣٢٢، والاشتقاق: ٣٩٢، ما يجوز للشاعر: ٨٤، والروض الآنف: ١/١٧٢.

وإنّي لآتِـــيكُمْ تَشَـــكُّرَ مـــا مَضَـــى مـــن الأَمْـــسِ واسْـــتيجابَ مـــا كـــان في

قال المظفر: «والأصل، ما يكون في غدٍ»[٥١]، وقول الشاعر:

قالــتْ جُعــادةُ مــا لجســمِكَ شــاحباً ولقـد يكـونُ علـى الشـبابِ نَضـيرا[٥٢]

رأى المظفر أنّ الأصل: «ولقد كان»[٥٣]؛ لأنّ الزمن أخذ منه مأخذه منه، فصار شاحباً بعد نضارة.

٢. الأصل النحوي والضرورة الشعرية:

ممّا يلفت النظر في كتاب (نضرة الإغريض في نصرة القريض) هو إباحة المظفر للشعراء العودة إلى الأصل؛ لأجل تعضيد المعنى، أو لاضطرار الشاعر إلى ذلك؛ لأنّ المزية في الشعر تكمن في إثارة المتلقي عن طريق التلاعب بالمفردات اللغوية، ولكن من دون أنْ يكون هناك إخلال، يقول عبد القاهر الجرجاني معلقاً على أبيات للبحتري: «فإذا رأيتَها قد راقَتْك، وكَثُرت عندك، ووجدتَ لها اهتزازاً في نفسك، فَعُدْ فانظرْ في السَّببِ، واستقصِ في النَّظر، فإنّك تعلمُ ضرورةً أنْ ليس إلّا أنّه قدَّم وأخَّر، وعَرَّف ونكَّر، وحَذفَ وأضمرَ، وأعادَ وكرَّر، وتوخَّى على الجُملةِ وجهاً منَ الوجوه التي يَقتضيها علمُ النّحو، فأصاب في ذلك كلَّه، ثم لطُفَ موضعُ صوابه وأتى مأتًى يُوجب الفضيلةَ».[٥٤]

هذا الكلام يدعونا إلى القول إنّ تمكّن الشاعر من قياد اللغة، يجعله بعيداً عن ارتكاب الضرورات، والوقوع في مزالقها، أو تحت هيمنتها؛ لأنّه يعرف المواطن التي تتيح له الانفلات من ربقتها، لذا وجدنا المظفر العلوي يجيز للمولدين جملة أمور نحوية، منطلقاً من الحمل على المعنى، أو عودة الأصل على الفرع، أو العكس، من ذلك قوله: «ومما يجوزُ للشاعرِ المولّد ارتكابُه من الضرورة في شعرِه أنْ يصرفَ ما لا ينصرف؛ لأنّ أصل الأسماء كلِّها الصرفُ، وإنّما طرأتْ عليها عِللٌ منعَتْها من الصَرف، فإذا صرَفَ الشاعرُ ما لا ينصرِف فقد ردّه الى أصله»،[٥٥] محتجاً بقول الشاعر:

---

(٥٠) نضرة: ٢٨٣، ديوان الطرماح: ٥٧٢، والبيت في همع الهوامع: ١/٤٤، وفي (من الأمر) بدلاً (من الأمس)

(٥١) نضرة: ٢٨٣.

(٥٢) نسبه التوحيدي في البصائر: ٨/١١١إلى جرير، ولم اجده في ديوانه.

(٥٣) نضرة: ٢٨٤.

(٥٤) دلائل الإعجاز: ٨٥.

(٥٥) نضرة: ٢٥٧.

لم تتلفّـــــعْ بفَضْـــــلِ مِئْزَرِهـــــا دعْـــدٌ ولم تُغْـــذَ دعـــدُ بالعُلـــبِ[٥٦]

ولعل المظفر لم يقل بهذا الجواز اعتباطاً، بل وجد ذلك عند الأخفش عندما جوّز قول العباس بن مرداس:[٥٧]

فمـــا كـــان حِصْـــنٌ ولا حـــابِسٌ يفوقـــانِ مِـــرداسَ في مَجْمَـــعِ

قال المظفر: «فترك صرفَ مرداس وهو اسمٌ منصرف»،[٥٨] إلّا أنّ ابن جنّي رأى أنّ ترك الصرف أجود اللغتين،[٥٩] بيد أنّ الزوزني (ت ٤٨٦هـ) يوجه البيت توجيهاً آخر مفاده أنّ عدم صرف دعد «لاستجماعها التأنيث والتعريف، وصرفها سائغ أيضًا؛ لأنها مصوغة على أخف أوزان الألقاء، فعادلت الخفة أحد السببين، فصارت كأنّه ليس فيها إلّا سبب واحد لا يمنع الصرف. وكذلك حكم كلّ اسم كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط مستجمعًا للتأنيث والتعريف نحو هند ودعد ...ألا ترى الشاعر كيف جمع بين اللغتين في هذا البيت؟».[٦٠] يبدو أنّ الحجة في هذا البيت قائمة على السماع، وقد أيّد أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ما ذهب إليه الأخفش والزوزني،[٦١] أمّا ابن عصفور، فله تخريج آخر قائلاً: «وذهب بعض البصريين إلى أنّ كلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه، إلّا أنْ يكون آخره ألفاً، فإنّ ذلك لا يجوز فيه؛ لأنّ صرفه لا يقام به قافية ولا يصح به وزن»،[٦٢] إلّا أنّه استدرك قائلاً: والصحيح أنّ صرفه جائز لما بيناه قبل، من أنّ الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإنْ لم يضطر إلى ذلك الشاعر».[٦٣] وفي موطن آخر من كتابه احتج ابن عصفور برجال المدرستين النحويتين فقال: «وفيه خلاف، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه سيبويه واكثر البصريين، واحتجّ المانعون له، بانّه إخراج الاسم عن أصله؛ لأنّ الأسماء المعربة الأصل فيها أنْ تكون منصرفة، قالوا: وإنّما يجوز في الضرورة ردُّ الكلمة إلى اصلها، لا إخراجها عن ذلك، وزعموا أنّ ما أنشده الكوفيون شاهداً على منع صرف ما ينصرف».[٦٤]

([٥٦]) نفسه: ٢٥٨، البيت ضمن شواهد سيبويه: ٢٤١/٣ من دون نسبة، كذلك في الخصائص: ٣١٦/٣، الموشح: ١٢٢، مجمع الأمثال: ٣٦١/١.

([٥٧]) هو العباس بن مرداس، يكنى أبا الهيثم، أسلم يوم الفتح، وشهد حنيناً وكان من المؤلفة قلوبهم، تنظر ترجمته في المتفق والمفترق: ١٦٥٨/٣.

([٥٨]) نضرة: ٢٥٨، ديوان العباس: ٨٤، ورد البيت أيضاً في العقد الفريد: ٢٧٧/١، الموشح: ١٢٢.

([٥٩]) الخصائص: ٣١٦/٣.

([٦٠]) شرح المعلقات السبع: ١٧٨.

([٦١]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠٨/١.

([٦٢]) ضرائر الشعر: ٢٤.

([٦٣]) نفسه: ٢٥.

([٦٤]) نفسه: ١٠١

أمّا المرزباني فلم ير مسوغاً لذلك كلّه، إذ يرى ما أباحه النحويون ومنهم الأخفش لا يجوز ولا يقاس عليه؛ لأنّه لحن،[٦٥] كذلك جوّز المظفر استعمال ضرورة قصر الممدود، ولم يجز مد المقصور؛ لأنّه خروج على الأصل، قائلاً: «وأمّا قصر الممدود فهو ردُّ الشيء إلى أصله»،[٦٦] واستشهد بقول الشاعر:

بكَــتْ عيــني وحُــقَّ لهــا بُكاهــا ومــا يُغــني البُكــاءُ ولا العويــلُ[٦٧]

فالشاعر – هنا – قصر (البكاء) في صدر البيت، ومدّه في عجزه، وهذا كما قال المظفر: «ردّ الشيء إلى أصله»، وقال المبرد: «والبكاء يمد ويقصر، فمن مدّ فإنّما جعله كسائر الأصوات، ولا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا ممدوداً،...فأما الممدود فنحو: العواء، والدعاء. والرغاء، والثغاء، فكذلك البكاء، ونظيره من الصحيح الصراخ والنباح، ومن قصر فإنما جعل البكاء كالحزن»،[٦٨] بيد أنّ هذا القول لم يرق لابن رشيق القيرواني؛ لأنّه رأى «لا خير في الضرورة، على أنّ بعضها أسهل من بعض، ومنها ما يسمع عن العرب، ولا يعمل به؛ لأنهم أتوا به على جبلتهم، والمولد المحدث قد عرف أنّه عيب، ودخوله في العيب يلزمه إياه»[٦٩]، فالملاحظ أنّ المظفر قد أجاز ما له أصل في اللغة، أمّا خلاف ذلك فلم يجزه، من ذلك عدم إجازته مدّ المقصور؛ لأنّه: «على غير الأصل الذي اتفق عليه العلماء»[٧٠]، ومثّل لذلك بقول الفرزدق:

أبا حاضــرٍ مَــنْ يَــزْنِ يظْهَــرْ زِناؤهُ ومـن يَشْـرَبِ الخُرطـومَ يُصـبحْ مُسَـكَّرا[٧١]

عقّب المظفر على هذا البيت قائلاً: «فمدّ الزّنى، وهو ممدود في لغة أهل نجد، والقَصْر فيه لأهل الحجاز، وهي لغة القرآن وعليها الاعتماد، وعلّة من مدّ الزِنى أنه جعلَه فعلاً من اثنين، كقولك راميتُه رماء، وزانيتُه زناء، ومن قصَرَهُ ذهب الى أنّ الفعل من أحدِهما»[٧٢]، أمّا ابن عصفور فقد بسط القول في هذه المسألة عن طريق مناقشة آراء العلماء، قائلاً: «أجازه الكوفيون وطائفة من البصريين، فيما ذكره ابن ولّاد، ومنعه اكثر البصريين، واحتج

---

(٦٥) الموشح: ١٢٢.

(٦٦) نضرة: ٢٥٩.

(٦٧) نضرة: ٢٥٩، ورد البيت في الكامل: ١٧٨/١، ونسبه إلى حسان بن ثابت، وكذلك الزوزني: ٣٥، والحماسة البصرية: ٢٠١/١، أدب الكاتب: ٣٠٤.

(٦٨) الكامل: ١٧٨/١.

(٦٩) العمدة ٢٦٩/٢.

(٧٠) نضرة: ٢٥٩.

(٧١) نفسه: ٢٥٩، ورد البيت في الموشح: ١٢٣، مجمع الأمثال: ٢٠/٢.

(٧٢)نضرة: ٢٥٩-٢٦٠.

على منعه بأنّ مدَّ المقصور لا يُتصور إلّا بأنْ يزاد في الكلمة ما ليس في أصلها، وإنّما يجوز في الضرورة ردُّ الكلمة إلى أصلها، لا اخراجها عن ذلك».[٧٣]

ونظير ذلك قول الشاعر:

تقاذَفَــهُ الــرُوّاد حــتى رَمَــوْا بــه ورَا طَـرقِ الشـامِ الـبلادَ الأقاصـيا[٧٤]

أوصى المظفر قائلاً: «كان ينبغي ألا يقصُرَها؛ لأنّ الهمزة أصليةٌ فيها؛ إلا أن الضرورة ألزمته، فقلبها ياء»[٧٥] أمّا ابن عصفور فرأى أنّ الهمزة أصلية، «وإنّما صارت ألفاً بعد القصر؛ لأنّهم سهّلوها بإبدالها ألفاً»[٧٦]، ويستند في كلامه إلى ما قاله الفرّاء الذي زعم أنّه «لا يجوز أنْ يقصر من الممدود إلّا ما يجوز أن يجئ في بابه مقصوراً, فلا يجوز عنده قصر (حمراء), و(صفراء) وأشباهما؛ لأنّ مذكرها (أفعل)، والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفْعَل) لم يكن المؤنث إلا على وزن (فَعْلَاء)»[٧٧] إلّا أنّ ابن عصفور عدّ هذا الاحتجاج باطلاً، وآية ذلك قول الأعشى:

والقــارِحَ العَــدَّا وكــلَّ طِمِــرَّةٍ مـا إنْ تنـالُ يَـدُ الطويـلِ قَـذالَها[٧٨]

وقول أبي الأسود:

رأيــتُ التــوا هــذا الزَّمــانِ بأهلــهِ وبيــنهم فــيهم تكــونُ النوائــبُ[٧٩]

وقول الشاعر:

فلــو أنَّ الأطبّــا كــانُ حَــوْلي وكــانَ مــع الأطبّــاء الأُســاةُ[٨٠]

عقّب ابن عصفور على البيتين الأول والثالث قائلاً: «ألا ترى أنّ (العدا) (فِعال) كقِتال، وضِراب، والصفة التي تكون على هذا الوزن لا تجيء على مثال (فعلى)، فتكون من المعتل مقصورة،... كذلك الأطباء جمع طبيب، و(أفعلاء) جمع (فعيل)، لا يجيء في كلامهم إلّا ممدوداً».[٨١]

---

(٧٣) ضرائر الشعر: ٣٩.

(٧٤) نضرة: ٢٨٧، ورد البيت في ضرائر الشعر: ١١٧، وفيه (ترامت النسوان) بدلا من (تقاذفه الروّاد)، وهو من دون نسبة.

(٧٥) نضرة: ٢٨٧.

(٧٦) ضرائر الشعر: ١١٧.

(٧٧) نفسه: ١١٨.

(٧٨) ديوان الأعشى: ٢٩.

(٧٩) ديوان أبي الأسود: ١٧٩.

(٨٠) ورد البيت في الإنصاف: ٦٢٠/٢، واللباب: ١١١/٢ من دون نسبة، كذلك خزانة الأدب: ٢٣٣/٥.

(٨١) ضرائر الشعر: ١١٩.

أمّا الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فرأى أنّ «قصر الأطباء، وهو جمع طبيب، ولا يجئ في بابه مقصور؛ لأنّ القياس يوجب مدة؛ لأنّ الأصل في طبيب أنْ يُجمع على طبباء على مثال فعلاء، كشريف وشرفاء وظريف وظرفاء ... ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدودا، فلما قال الأطبا: (فقصر) ما يوجب القياس مادهَ دلّ على فساد ما ذهب إليه»[٨٢].

وممّا جوّزه للشاعر «الاجتزاء بالضمة عن الواو ضرورة»[٨٣]، واستشهد بقول الشاعر:

فبينـــا هُ يَشْـــري رَحلَـــهُ قـــالَ قَائـــلٌ لِمَـــنْ جَمَـــلٌ رَخْـــو المـــلاطِ ذَلُـــولُ؟[٨٤]

قال المظفر: «الأصل فيه: فبينا هو، فلما اجتزأ بالضمة، حذف الواو»[٨٥]، عوداً على الأصل؛ لأنّ الضمّة أصلها واو.

أمّا ابن جني فله رأي في هذا الشاهد قائلاً: «وأما هُوْ من نحو قولك رأيتهو وكلمتهو، فليس شيئاً؛ لأنّ هذه ضمة مشبعة في الوصل، ألا تراها يستهلكها الوقف، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل. فأمّا قوله:

فبينـــا هُ يَشْـــري رَحلَـــهُ قـــالَ قَائـــلٌ ... البيت

فللضرورة، والتشبيِه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه فإن قلت فقد قال: (أعنِّي على بَرْقٍ أُرِيكَ وَمِيضَه) فوقف بالواو، وليست اللفظة قافية، وقد قدّمت أن هذه المَدَّة مستهلَكة في حال الوقف، قيل: هذه اللفظة وإن لم تكن قافية، فيكونَ البيت بها مقفىّ أو مصرعاً، فإنّ العرب قد تقف على العَرُوض نحوا من وقوفها على الضرب، أعنى مخالفة ذلك الوقف»[٨٦]، بيد أنّ ابن السراج (ت ٣١٦هـ) رأى أنّ حذف الواو من (هو) «وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أن تحذفها ما هو من نفس الكلمة، جاز أنْ تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة»[٨٧]، وقد أيّد صاحب اللباب ما ذهب إليه ابن السراج من «أنَّ الواو والياء

---

(٨٢) الإنصاف: ٦٢٠/٢.

(٨٣) نضرة: ٢٦٠.

(٨٤) نضرة: ٢٦٠، ورد البيت في الأصول: ٢٧/١، وفيه (نجيب)، وفي الإنصاف: ٢/ ٥٥٧ للعجير السلولي، وكذلك العمدة: ٢٧٠/٢، وضرائر الشعر: ١٢٦.

(٨٥) نضرة: ٢٦٠.

(٨٦) الخصائص: ٧٠/١، وقد ورد في حشو كلام ابن جني، قال: (أعنِّي على بَرْقٍ أُرِيكَ وَمِيضَه) هو صدر بيت لأمرئ القيس، تمامه: (كلمع اليدين في حبي مكلّل)، ديوانه: ٢٤، وفيه: (أحار)، (وميضه).

(٨٧) الأصول: ٢٧/١.

تحذفان في التثنية والجمع نحو هما، وهنَّ، وهم، وفي الواحد المتَّصل نحو: رأيته، ولو كانا منه لما حذفا»[٨٨]، ولم يخرج ابن عصفور عمّا قيل من أنّ الاجتزاء بالضمة إجراء الضمير المنفصل مجرى الضمير المتصل، فكان حذف الواو في حالة الفصل أقبح من حذفه في حال المتصل؛ لأنّ الحذف جاءه بعد تسكين الحرف، وهو ضرورة، ومثال ذلك قول الشاعر:

وأعطيــه مــا يرجــو وأوليــه ســؤله وألحقــه بالقــومِ حتّــاه لاحــق[٨٩]

وقد حاول البغدادي التوفيق بين الآراء مستعيناً بما قاله أبو الحسن والأعلم الشنتمري في قولهما: «أراد: بيناهو، فسكن الواو ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة من نحو: منه، وعنه،...وقال (يعني ابن الأنباري): إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من (فبيناه يشرى)؛ فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة من باب أوْلى؛ لأنّ الواو من (هو) متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف»[٩٠].

وممّا جوّزه المظفر العلوي ردَّ «المنقوص إلى أصله في الإعراب ضرورة، فيضمّ الياءَ في الرفع ويكسرها في الجرّ، كما تُفْتَح في النصب لأنّ الضمّة والكسرة منويتان مقدرتان في الياء»[٩١]، واستشهد بقول الشاعر:

تــراهُ وقــد فــاتَ الرُمــاةَ كأنّــه أمــامَ الكــلابِ مُصْــغيُ الخَــدِّ أصْــلَمُ[٩٢]

قال الرضي (ت٦٨٦هـ) «وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح ... فيحركون ياء الرامي رفعا وجرا، وياء يرمى رفعا، وكذا واو يغزو رفعا، قال: كجواري...»[٩٣]، وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

مــا إنْ رأيــتُ ولا أرى في مــدّتي كجــوارٍ يلعــبْنَ في الصــحراءِ[٩٤]

عقّب ابن عصفور قائلاً: «فجمع بين ضرورتين، احدهما إثبات الياء وتحريكها، وكان من حقه أن يحذفها، فيقول: كجوارٍ، والثانية: أنّه صرف ما لا ينصرف، وكان الوجه لما أثبت (الياء) إجراءً لها مجرى حرف الصحيح،

([٨٨]) اللباب: ٤٨٨/١.

([٨٩]) ينظر: ضرائر الشعر: ١٢٦-١٢٧، ورد البيت في الموشح: ١٢٣ من دون نسبة.

([٩٠]) خزانة الأدب: ٢٥٧/٥.

([٩١]) نضرة: ٢٦١.

([٩٢]) نضرة: ٢٦١، ينسب البيت لأبي خراش الهذلي، ينظر: المعاني الكبير: ٧٣٠/٢، ديوان الهذليين: ١٤٦/٢.

([٩٣]) شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٣/٣.

([٩٤]) لم اجد البيت في ديوانه نسخة د. مُحَمَّد يوسف نجم، ورد البيت في الموشح: ١٢٥ من دون نسبة.

أن يمنع الصرف، فيقول: كجواريَ»[٩٥]. ونظير ذلك قول أمية بن أبي الصلت:

لــه مــا رأَتْ عَــيْنُ البَصِــير وفَوْقَــه سَمــاءُ الإلَــهِ فَــوْقَ سَــبْعِ سَمائِيــا[٩٦]

علّق المبرد على هذا البيت قائلاً: «فإنه رد هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه : أحدهما: أنّه جمع سماء على فعائل، والذي يعرف من جمعها سماوات . والثاني: أنّه إذا جمع سماء على فعائل فحقه أنْ يقول: سمايا؛ لأنّ الهمز يعرض في الجمع بدلاً من الألف الزائدة في فَعال، وترجع الواو التي هي همزة،... فيلزم التعبير كما ذكرت لك، فردها للضرورة إلى سمائيا ثم فتح آخرها، وكان حق الياء المنكسر ما قبلها أن تسكن، فإذا لحقها التنوين حذفت لالتقاء الساكنين، فحرّك آخرها بالفتح، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف»[٩٧]، يبدو أنّ الضرورة ألزمت الشاعر هذا الجمع، علماً أنّ جميع سماءة سمايا، كخطايا على القياس، وجمع سماء، سموات.

كما جوّز المظفر تسكين (الياء) في حال النصب، فيلحق المنصوب بالمرفوع والمجرور، فضلاً عن إمكانية تحريك (الياء) في حال الرفع والجر، فيلحق المرفوع والمجرور والمنصوب، كقول الشاعر:

مَهْــلاً بــني عمِّنــا مهْــلاً مَوالِيْنــا لا تَنبُشــوا بَينَنــا مــا كــان مــدْفونا[٩٨]

فترى الشاعر قد سكّن (الياء) في موالينا، وهي في موضع نصب.[٩٩]

وقول الشاعر:

كــأنّ أيــديهنّ بالقــاع القِــرِقْ أيــدي جَــوارٍ يتعــاطيْنَ الــورِقْ

إذ سكّن (الياء) في (أيديهن) وهي في موضع نصب اسم كأنّ، وسكّنها في (أيدي)، وهي في موضع رفع خبر كأن.[١٠٠]

استند المظفر في جوازه تسكين (الياء) في حالات الإعراب المختلفة إلى ما قاله المبرد: «هذا من أحسن الضرورات؛ لأنّهم شبّهوا الياء بالألف، يعني أنّهم إذا أسكَنوها في الأحوال الثلاث جَرى المنقوص مَجْرى المقصور

---

(٩٥) ضرائر الشعر: ٤٤.

(٩٦) أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره): ٣١٧.

(٩٧) المقتضب: ٦٤٤/١، وينظر الأصول: ٣٤٠/٣، والممتع الكبير: ٣٢٩، وتوضيح المقاصد: ١٤٠٣/٣، وخزانة الأدب: ٢٤٤/١-٢٤٧.

(٩٨) ورد البيت في الكامل: ٣٩/٤ من دون نسبة، وفي الصداقة والصديق ٢٥٨، نسبه إلى المهلبي، وفي شرح ديوان الحماسة: ١٦٤/١ نسبه إلى الفضل بن العباس بن عتبة، وكذلك محاضرات الأدباء:٤٢٩/١.

(٩٩) ينظر: نضرة: ٢٦٣.

(١٠٠) ينظر: نفسه:٢٦٣، ورد البيت في الكامل: ١٦/٣ منسوباً إلى رؤبة وكذلك الجليس الصالح: ٣١٨.

فصارَت (الياء) كالألف؛ إذ الألفُ ساكنةٌ في جميع أحوالها»[١٠١]، ويستطرد المبرد في إجازة هذه الضرورة من باب احتياج الشاعر إلى إسكان الياء في حالة النصب، أسوة بالحركتين الضمة والكسرة،[١٠٢] أمّا المرزوقي فرأى ترك إعراب المعتل؛ لأنّ العرب تستثقل ظهور الحركة عليه.[١٠٣]

هذه الضرورات التي شاعت في شعرنا العربي جاءت نتيجة التساهل في قبولها، فهذا العسكري أكد ضرورة اجتنابها «وإنْ جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربية، فإنّها قبيحةٌ تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنّما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها؛ ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنَّبوها»[١٠٤]، ومن ذلك قول الشاعر:

ألَمْ يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تَنمـــي بمـــا لاقَـــتْ لَبـــونُ بـــني زِيادِ[١٠٥]

رأى ابن جنّي أنّ الشاعر لو قال: «(ألم يأتك) لكان أقوى قياساً،...ألا ترى أن الجزم كان يصير منقوصاً؛ لأنّه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل، وكذلك بيت الأخطل:

كلَمْـــعِ أيـــدِى مثاكِيـــل مســـلّبةٍ ينـدُبن ضِـرس بنـات الـدهر والخُطـب

أقوى القياسين ...؛ لأنّه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن، وهو مطوي،... فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يزاحفه زحافاً، فإنّه لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته».[١٠٦]

الواضح من كلام ابن جنّي أنّه لا داعي لهذا الاضطرار النحوي ما دام الزحاف بديلاً له؛ لأنّ قوله: (ألم يأتك) يدخله العصب والكف (ب – – ب) مفاعيلُ، وهذا أمر مألوف، وقوله (مثاكيل)، فلو قال: (مثاكل) لما استقام الوزن، لذلك اضطر الشاعر إلى صيغة منتهى الجموع لإقامة الوزن.

لذا يرى ابن عصفور أنّ الوجه «في جميع ذلك أنْ يقال: ألم يأتك... إلّا أنّه أجرى المعتل مجرى الصحيح، لما

---

(١٠١) الكامل: ١٦/٣.

(١٠٢) ينظر: نفسه: ١٦/٣.

(١٠٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٢١٤/١، وينظر: العمدة: ٢٤٩/٢.

(١٠٤) كتاب الصناعتين: ١٥٠.

(١٠٥) ورد البيت في الكتاب: ٣١٦/٣، من دون نسبة، وكذلك في المفصل في صنعة الإعراب: ٥٣٨/١، والإنصاف: ٢٦/١، واللباب: ١٠٩/٢.

(١٠٦) الخصائص: ٣٣٣/١.

اضطر إلى ذلك».[١٠٧]

وقال الدكتور إبراهيم بن صالح «والراجح عندي هو ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنّ الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؛ لأنّ الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية، أنْ يلجأ قائله أحياناً إلى الضرورة ... لكن الشاعر غير مختار في أمور كلها، فقد لا يخطر بباله في ذلك الموضع إلّا هذه اللفظة المؤدية إلى الضرورة، وكثير من أشعار العرب يقع في غير روية، ممّا يدعو إلى عدم التمكن من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه، ولا يلزم للشاعر – وقت الإنشاء – استحضار التراكيب المختلفة ليوازن بينها، ويختار منها ما خلا من الضرورة ويبتعد عما سواه»[١٠٨].

ومن وصاياه ذات المنحى اللغوي إجازته حذف التنوين لالتقاء الساكنين، من ذلك قول الشاعر:

حُمَيْـــــدُ الـــــذي أمَـــــجٌّ دارُه أخـو الخمـرِ ذو الشَـيبَةِ الأصْـلَعُ[١٠٩]

فترى الشاعر قد اسقط التنوين من (حُميد) وكان بإمكانه القول (حميدٌ) إلّا أنّه أسقط التنوين لالتقاء الساكنين، ولذا قال البغدادي: «ومن تبع سيبويه ابن الشجري، قال في أماليه: ومن حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ما يروى عن أبي عمرو في بعض طرقه: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾، وحذفه على هذا الوجه متسع في الشعر»[١١٠].

وقول الشاعر:

لتَجِـــــدَنّي بالأمـــــيرِ بَـــــرّا وبالقَنـــــاةِ مِدْعَســـــاً مِكَـــــرّا

إذا غُطيـــفُ السُّـــلَميُّ فَـــرّا[١١١]

كان بإمكانه أن يقول (غُطيفٌ)، لكنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين،[١١٢] حقيقة الأمر أنّ الوضع النحوي

([١٠٧]) ضرائر الشعر: ٤٥.

([١٠٨]) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ٤١١.

([١٠٩]) ينظر: نضرة: ٢٦٤، ورد البيت في المقتضب: ٣١٣/٢، من دون نسبة، والكامل: ٥٤٦/٢، والإنصاف: ٢٠١/١، وخزانة الأدب: ٣٧٧/١١.

([١١٠]) خزانة الأدب: ٣٧٧/١١.

([١١١]) ينظر: نضرة: ٢٦٥، ورد البيت في الجمل: ٢٣٧ من دون نسبة، وكذا في الإنصاف: ٥٤٧/٢.

([١١٢]) ينظر: الجمل ٢٣٧، والإنصاف: ٥٤٧/٢.

فرض على الشاعر هذه الصورة، فضلاً عن الجانب العروضي الذي حتّم على الشاعر إسقاط التنوين خشية عدم استقامة الوزن الشعري.

وممّا أجازه المظفر أيضاً حذف نون (من) إذا وليتها اللام الساكنة، إذ جوّز ذلك للمولد؛ لأنّه كثر استعمال هذه الضرورة عند العرب، من ذلك قول الشاعر:

أبلِـــغْ أبا دَختنـــوسَ مألُكَـــةً غـيرَ الـذي قـد يُقـال مِـلْ كـذِبِ[١١٣]

عقّب المظفر قائلاً: « أراد أن يقول: (من الكذب)، فحذف النونَ لسكونها وسُكون اللام بعدها»[١١٤].

وقول المرقش الأكبر:

لم يشْـــجُ قلـــبي مِلحـــوادث إلّا صـــاحِبي المـــتْروكُ في تَغْلَـــمْ[١١٥]

وقول الشاعر:

كأنّهمـــــا مِـــــلآنَ لم يتغـــــيَّرا وقـــد مـــرّ للـــدارَيْنِ مـــنْ بعـــدِنا

وقول النجاشي:

ولســـــتُ بآتيـــــه ولا أســـــتطيعُهُ ولاكِ اسْـــقِني إنْ كـــان مـــاؤكَ ذا

قال المظفر: « وإنّما حذَفوا هذه النون تشبيهاً بالياء المحذوفة للتخفيف في (لا أدرِ) وقوله تعالى: ﴿ذلكَ ما كنا نبْغِ﴾ لمضارعتِها حروفَ المدِّ واللين»[١١٨].

ورأى ابن جني أنّ حذف النون بمثابة حذف الأصل لشبهه بالفرع، « ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات – ونحن نعلم أنّها زوائد في نحو لم يذهب، ولم ينطلق – تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالوا :

([١١٣]) نضرة: ٢٦٥، ورد البيت في الكتاب: ٣١٢/١ من دون نسبة، إيضاح شواهد الإيضاح: ٤٠١/١، الخصائص: ٣١١/١، ضرائر الشعر: ١١٤.

([١١٤]) نضرة:٢٦٦.

([١١٥]) نفسه: ٢٦٧ ورد البيت في المفضليات: ٢٣٨.

([١١٦]) نضرة: ٢٦٧، ورد البيت في أملي القالي: ١٤٨/١ لأبي صخر الهذلي، همع الهوامع: ١٨٦/٢ من دون نسبة، كذلك في خزانة الأدب: ٢٥٨/٢، زهر الأكم: ١٢١/٣ لأبي صخر.

([١١٧]) نضرة: ٢٦٧، ورد البيت في عمدة الكتاب: ١٨٢، الإنصاف: ٥٦٢/٢، الخصائص: ٣١٠/١، العمدة: ٢٦٩/٢، ضرائر الشعر: ١١٥، والبيت لأمرئ القيس في ديوانه: ٣٦٤.

([١١٨]) نضرة: ٢٦٨.

لم يخش، ولم ير، ... وحذفوا النون الأصلية»[١١٩].

في حين وجد النحاس (ت ٣٣٨هـ) أنّ حذف النون جائز «إذا لقيها ساكن؛ لأنّ التحريك أولى بها؛ لأنّها ليست من حروف المدّ واللين، فلما تحركت ثبتت، إلّا أنّ قطرباً حكى حذفها، وحكى سيبويه حذف النون من لكن في الشعر»[١٢٠].

ومن ذلك قول المتنبي:

جَلَـــلاً كمـــا بي فلْيَـــكُ التّـــبريحُ أغِـذاءُ ذا الرَّشـأ الأغـنِّ الشّـيحُ[١٢١]

قال المظفر: « وقد ذكرنا شرْحَ هذا البيت في الرسالة العلوية، واستوفينا أقسام ما فيه من العُيوب، وإنّما نذكر هاهنا وجهَ قُبح حذْفِ النون من (فليكن) ووجه العُذْرِ له وإنْ كان ضعيفاً»[١٢٢].

الملاحظ أنّ المتنبي عمد إلى حذف (النون) للضرورة؛ لأنّ ثبوت النون في (فليكن) يؤدي إلى تشويش وزن الكامل، لذا لجأ إلى الحذف، بيد أنّنا وجدنا ابن وكيع (ت٣٩٠هـ) يعيب على المتنبي هذا الاستخدام قائلاً: « هذا بيت فيه عيوب منها: حذف النون من (يكن)؛ لأنّها قوية بالحركة اللازمة لالتقاء الساكنين، وعيب آخر: أنه حذفها مع الإدغام، وهذا غير معروف؛ لأنّه قيل في (بني الحارث) (بلحارث)، ولم يقل في (بني النجار) (بلنجار)، وها هو قد قال: فليكُ التبريح، فحذف مع الإدغام، ولم يكن علمه بالعربية طائلاً»[١٢٣]، أمّا عبد العزيز الجرجاني رأى خلاف ما يراه ابن وكيع، محاولاً التوسط في الأمر من أنّ التحريك بالكسر كان الأولى، ولا سيما عندما يلي النون الألف واللام، إلّا أنّ المتنبي لم يغفل ذلك، بل عمد إلى الحذف للضرورة، لأنّ أهل الإعراب رأوا أنّ حذف النون من (تكن) إذا استقبلتها اللام خطأ؛ لأنها «تتحرك الى الكسر، وإنّما تحذف استخفافاً إذا سكنت، فقال لهم المحتجّ عن أبي الطيب: لعمري إنّ وجهَ الكلام ما ذكرتُم، ولكنّ ضرورة الشعر تُجيز حذف النون مع الألف واللام، وقد حكاه أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بـ(كتاب النوادر)، وأنشد لحسين بن عُرفُطة:

---

(١١٩) الخصائص: ٣١٠/١.

(١٢٠) عمدة الكتاب:١٨٢، ينظر: الإنصاف: ٥٦٢/٢، اللباب: ١١٢/٢، شرح التصريح: ٢٦٠/١.

(١٢١) نضرة: ٢٦٨، ديوان المتنبي بشرح البرقوقي: ٢٧٦/١.

(١٢٢) نضرة: ٢٦٨، ينظر: كتاب الصناعتين: ٤٣٥، العمدة: ٢٢/١، البديع في نقد الشعر: ١٦٣، شرح ديوان المتنبي (العكبري): (٢٤٣/١، خزانة الأدب: ٣٠٥/٩.

(١٢٣) المنصف: ٧٨٢.

لم يـــكُ الحـــقُّ ســـوى أن هاجَـــه رســـمُ دارٍ قـــد تعفّـــى بالسُـــوَر»[١٢٤]

إلّا أنّ المظفر العلوي قد وجّه قول المتنبي على أمرين:

أولهما: إنّ حذف النون كان قبيحاً؛ لأنّ حذف النون مع الإدغام لم يألفه العرب[١٢٥].

والآخر: وجهُ العُذرِ للمتنبي أن يقال: أمّا صواب الكلام فإثباتُ النون متحركةً، ولكنّ ضرورة الشعر دعَتْه الى ذلك.[١٢٦]

لذا رأى المظفر أنّ أبا الطيب أخطأ في ذلك «وسلك منه ما ليس للمولّد سلوكه، والواجب أن يُتجنَّبَ ما سلكَه من هذه الضرورات»[١٢٧].

نخلص إلى القول إنّ حذف النون من (لكن) لم يكن مستحباً عند النقّاد واللغويين؛ لأنّها أصلية، بخلاف التنوين الذي يعد زائداً، فالحذف في الزائد أيسر منه في الأصل، هذا لا يعني عدم جواز الحذف، وآية ذلك من يتأمل القرآن الكريم يجد الحذف نفسه، في قوله تعالى: ﴿فَلا تَكُ فِي مِرْيَةٍ منه﴾ [هود ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها﴾ [النساء ٤٠] ، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] ...إلخ.

ومن الوصايا اللغوية التي تدخل في صلب المستوى الصرفي إباحة المظفر التصغير، للمولد في الشعر من غير ضرورة، وذلك للإفادة من معانيه التي حدّدها بالآتي:

١. التحقير: كقولك : رجيل.

٢. التقليل في المجموع، كقولك: أُجبال.

٣. التعظيم: كقول الخليفة عمر بن الطاب (رضي الله عنه): (كُنيفٌ مُلِئ علماً).

التقريب: كقولك: فويقٌ، وقديدمة،[١٢٨] واستشهد للتصغير بقول امرئ القيس:

ضَـــليع إذا اســـتَدْبَرْتَه ســـدّ فرْجَـــه بضـــافٍ فوَيْـــقَ الأرضِ لـــيسَ

([١٢٤]) الوساطة: ٤٤١.

([١٢٥]) نضرة: ٢٦٩.

([١٢٦]) نفسه: ٢٦٩.

([١٢٧]) نفسه: ٢٧٠ -٢٧١.

([١٢٨]) نفسه: ٢٧٨.

([١٢٩]) نفسه: ٢٧٩، ديوانه: ٢٣، وفيه: (وأنت) بدلاً من (ضليع).

وقول لبيد:

وكــلُّ أناسٍ ســوفَ تــدخلُ بيــنهم دُوَيْهِيَــةٌ تَصْــفَرُّ منهــا الأنامِــلُ[١٣٠]

فالمتأمل في قول امرئ القيس يجده قد صغر (فوق) إلى (فويق) بدافع التقريب، أي بمعنى «فوق الأرض بقليل»[١٣١]، جاعلاً هذا التصغير بمثابة الاحتراس لدفع توهم القارئ من أنّ ذنب فرسه لا ينال الأرض، لذا استعان بهذه الصيغة لإضفاء صفات الجمال على فرسه؛ لأنّ المحمود في الأذناب «أنْ يكون طويلاً ولا ينال الأرض»[١٣٢] أمّا لبيد العامري، فقد أراد عن طريق التصغير (التعظيم)، بمعنى أنّ المصيبة مهما كانت صغيرة، فهي عظيمة؛ لما تحدثه من آلام وويلات، لذلك رأى ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) لا فائدة من التصغير إذا أُريد به التعظيم والتحقير، فقال: «إذا وضعوا التصغير أمارة للتحقير والتعظيم معاً، فقد زالت الفائدة به، ولم يكن دليلاً على واحد منهما، بل يرجع إلى المقصود باللفظة، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ»[١٣٣] بمعنى أنّ التصغير إنْ لم يكن ضمن المواطن المذكورة عدّ مشيناً. إذ رأى الطوفي البغدادي (ت ٧١٦هـ) أنّ التصغير لا بدّ له من قرينة ترشد المتلقي إلى المعنى المقصود؛ لأنّ التصغير من دون ذلك يؤدي إلى غموض المعنى وانتفاء الدلالة.[١٣٤] ففي قول لبيد قرينة واضحة، وهي قوله: (تصفر منها الأنامل) للإشارة إلى الريبة التي تنتاب الإنسان عندما يحل الموت ضيفاً عليه، أضف إلى ذلك أنّ الشاعر قد عمد إلى التصغير للضرورة الشعرية، بدليل أنّه لو قال: (داهية) لاختل الوزن.

ومن وصاياه أيضاً إجازته «الترخيم في غير النداء للضرورة»[١٣٥]، كقول الشاعر:

لَــنِعمَ الفــتى تعْشــو الى ضــوءِ نارِه طَريـفُ بـنُ مـالٍ ليلـةَ الجـوعِ والخَفَـرِ

يريد (طريف بن مالك).[١٣٦]

---

(١٣٠) نضرة: ٢٧٨، وشرح ديوان لبيد: ٢٥٦.

(١٣١) الموازنة: ٣٧١/١.

(١٣٢) سر الفصاحة: ٢٤٤.

(١٣٣) نفسه: ٨٣.

(١٣٤) ينظر: الإكسير: ١٢٢.

(١٣٥) نضرة: ٢٨١.

(١٣٦) نضرة: ٢٨١، ورد البيت في الكتاب: ٢٥٤/٢ منسوباً لأمرئ القيس، كذلك صاحب اللمحة: ٦٤٧/٢، شرح الأشموني: ٨٧/٣ من دون نسبة، وشرح التصريح: ٢٦٦/٢، المرزباني في موشحه: ١٣٠، نسبه إلى امرئ القيس.

قال الصبان (ت ١٢٠٦هـ): «أراد ابن مالك، فحذف الكاف، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له لم يحذف منه شيء، ولهذا نوَّنه، وأما على لغة من ينتظر، فأجازه سيبويه ومنعه المبرد».[١٣٧]

وقول الشاعر:

وهـــذا رِدائـــي عنـــدَه يَســـتعيرُه لِيَسْـلُبَني عِـزّي أمـالِ بـنَ حنْظَـل[١٣٨]

ومن وصاياه إجازته تأنيث المذكر وتذكير المؤنث حملاً على المعنى، ولعل إجازته هذه للمولّدين، انطلاقاً من شيوع هذه الظاهرة في شعر المتقدمين؛ لذلك أجاز للمولدين العمل بها، من ذلك قول الشاعر:

أتَهجُـــرُ بيتـــاً بالحجـــازِ تلفّعَـــتْ بـــه الخـــوفُ والأعـــداءُ مـــن كـــلّ

فترى الشاعر قد أنّث الخوف، قال ابن جنّي: «كثرة ما ورد في أشعار المحدَثين من الضرورات، كَقصْر الممدود، وصرف ما لا ينصرف، وتذكير المؤنَّث، ... وقد حضر ذلك وشاهَدَهُ جُلَّة أصحابنا من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحداً من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها، وما كان نحوها، فدلّ ذلك على رضاهم به، وترك تناكرهم إياه»[١٤٠]، وقول الشاعر:

يا أيهـــا الراكِـــبُ المُزْجـــي مطيّتُـــه سـائلْ بـني أسَـدٍ مـا هـذه الصّوتُ[١٤١]

قال ابن جنّي: «ذهب إلى تأنيث الاستغاثة. وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال نعم، أليس بصحيفة! قلت: فما اللغوب قال: الأحمق، وهذا في النثر كما ترى وقد عَلله»[١٤٢].

ما ورد في البيتين هو خروج على الأصل إلى الفرع؛ لأنّ التذكير هو الأصل، والتأنيث فرعه، لذا عدّ الأنباري هذه من أقبح الضرورات؛ لأنّها «خروج عن أصل إلى فرع، وإنّما المستساغ من ذلك ردُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأنّ

---

(١٣٧) حاشية الصبان: ٤٤٨/١، وقد ردد الصبان ما قاله سيبويه في كتابه: ٢٥٤/٢.

(١٣٨) نضرة: ٢٨١.

(١٣٩) نفسه: ٢٨٥، ورد البيت في إيضاح الشواهد: ٤٤٨/١ من دون نسبة.

(١٤٠) الخصائص: ٣٢٧/١-٣٢٨.

(١٤١) نضرة: ٢٨٥.

(١٤٢) الخصائص: ٤١٦/٢.

التذكير هو الأصل»[١٤٣].

والمتأمل في وصايا المظفر يجدها شاملة؛ لأنّه أراد أن يحدد مفهوم الشعر وواجبات الناقد في رصد الدلالة المعجمية، ومدى فاعليتها في إيصال المعنى، لذلك حرص أشد الحرص على ذلك، فرصد المفردة من حيث صحة استعمالها، فضلاً عن قيمتها داخل السياق الذي انتظمت فيه، وهذا ديدن العلماء الذين سبقوه، قال المظفر: «وينبغي للشاعر ألّا يستعمل لفظةً لإقامة وزنِ البيت وهي مُفسِدة بمعناها له»[١٤٤]، واستشهد لذلك بقول ذي الرمّة:

حَـــراجيجُ مـــا تنفـــكُّ إلا مُناخـــةً علـــى الخَسْـــفِ أو ترمـــي بهـــا بلـــداً

عقب المظفر قائلاً: «كيف أدخلَ (إلّا) بعد (ما تنفك) لإقامة وزن البيت فأفسدَه؛ لأنّ (ما يزالُ) و(ما ينفك) في كلامِهم جَحْدٌ و(إلّا) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان! ولهذا لو قُلت: مازالَ زيدٌ إلا قائماً، لم يجُزْ»[١٤٦]. وفي السياق نفسه، عاب المظفر قول ذي الرمّة:

تقـــولُ عجـــوزٌ مَـــدْرَجي مُتروِّحـــاً علـــى بابِهـــا مـــن عِنْـــدِ أهلـــي وغـــادِيا

الى زوجـــةٍ بالمصـــرِ أمْ لخُصـــومَةٍ أراكَ لهـــا بالبصـــرةِ العـــامَ ثاوِيا[١٤٧]

علّق المظفر قائلاً: «والفصيحُ في اللغة أنْ يُقال: فلانةٌ زوجُ فلان، ولا يقالُ: زوجةُ فلان»[١٤٨]، إذاً فالتزام الفصاحة في الشعر وغيره ضرورة ينبغي للشاعر العمل بها؛ لأنّ ذلك يعد صيانةً للغة العربية وديمومتها؛ لذلك ورد في الحكايات النقدية التي ضمّها كتاب الموشح رواية عن عبدالله بن مُحَمَّد التوزي، قال فيها: «قال: سمعت الأصمعي يقول: ما أقلّ ما تقول العرب الفصحاء: فلانة زوجة فلان، إنّما يقولون: زوج فلان، فقال له السدري: أليس قد قال ذو الرمة: ...، فقال: إنّ ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم»[١٤٩]، فالملاحظ أنّ الأصمعي قد عاب على ذي الرمّة هذه المفردة، عازياً سبب ذلك إلى مخالطة هذا

([١٤٣]) الإنصاف: ٦٣٧/٢.

([١٤٤]) نضرة: ٣٩٤.

([١٤٥]) نفسه: ٣٩٤، ديوان ذي الرمّة: ٤٨٥.

([١٤٦]) نضرة:٣٩٤.

([١٤٧]) نفسه: ٣٩٥، ديوان ذي الرمة: ٤٥١، ٤٥٢، وفيه: (أذو زوجة) و(أم ذو).

([١٤٨]) نفسه: ٣٩٥-٣٩٦.

([١٤٩]) الموشح:٢٣٤.

البدوي أهل الحاضرة، فالتوى لسانه، لذلك اكّد النقاد ضرورة مراعاة الدلالة المعجمية؛ لأنّ اختلالها يودي إلى فساد المعنى، ويكفينا مؤونة البحث قوله تعالى: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا} [البقرة: ١٠٢]، من هذا المنطلق قال الدكتور نعمة رحيم العزاوي (ت ٢٠١١م): «فكلّ المفردات أو التراكيب التي لم تسمع عن عرب الجاهلية والقرنين الأول والثاني، تعدُّ مولدّة؛ لأنّها تسربت إلى لغتنا في العهد الأخير»[١٥٠].

٣. مخالفة القياس:

لم يترك النقّاد أمراً إلّا طرقوه، من أجل الوصول بالمنجز الشعري إلى برٍّ آمن خالٍ من الخطل والهفوات التي تشينه، لذا سعوا إلى تتبع المقاييس النحوية والصرفية مطالبين الشاعر بضرورة الالتزام بها، وهي عند البلاغيين داخلة في باب الفصاحة، إذ أكّدوا ضرورة خلو الكلام من الغريب والوحشي المستكره، وما هو مخالف للمقاييس المذكورة، وما يستعصى فهمه؛ بسبب الحشو والتقديم والتأخير من دون ضابط من نظام، إذ يعزو عبد العزيز الجرجاني سبب ذلك إلى أنّ «القوم يختلفون في ذلك، وتتباينُ فيه أحوالهم، فيرقّ شعرُ أحدهم، ويصلُب شعرُ الآخر، ويسهل لفظُ أحدهم، ويتوعّر منطقُ غيره، وإنّما ذلك بحسَبِ اختلاف الطبائع، وتركيب الخَلْق، فإنَّ سلامةَ اللفظ تتبعُ سلامة الطبع، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخِلقة، وأنت تجدُ ذلك ظاهراً في أهل عصرك وأبناء زمانك، وترى الجافي الجِلْف منهم كزّ الألفاظ، معقّد الكلام، وعْر الخطاب، حتى أنّك ربما وجدتَ ألفاظه في صوته ونغمته، وفي جرْسه ولهجته، ومن شأن البداوة أن تُحْدث بعض ذلك»[١٥١].

أمّا المظفر العلوي فلم يألُ جهداً في توصياته للمولدين وغيرهم من شعراء العربية، فلم يسمح للمولد إلحاق نون الجمع مع الاسم المضمر، واستشهد بقول الشاعر:

هـــمُ القـــائلون الخيْـــرَ والآمِرونَـــهُ إذا مـــا خَشُـــوا مـــن مُحْـــدَثِ الأمـــرِ

إذ رأى المظفر أنّه لو قال: (آمروه)، إلّا أنّ الضرورة حالت دون ذلك.[١٥٣]

---

(١٥٠) النقد اللغوي:٧٧.

(١٥١) الوساطة : ١٧-١٨.

(١٥٢) نضرة: ٢٧٥، ورد البيت في الإنصاف: ٩٠/١ من دون نسبة، معاني القرآن: ٣٨٦/٢، مجالس ثعلب: ١٥٠، ضرائر الشعر: ٢٧.

(١٥٣) ينظر: نضرة: ٢٧٥.

اختلف النقّاد في تحديد وجهة هذه الكلمة، إذ وجد الأنباري أنّ «هذه الهاء هي هاء السكت، اضطر الشاعر إلى تحريكها»[١٥٤]، بيد أنّ ابن عصفور خالف الأنباري قائلاً: «كان الوجه يقال: ... والآمرونهْ، لولا الضرورة، وزعم بعضهم أنّ الهاء للسكت، وذلك ضعيف، لما يلزم من إدخالها علة معرب، أو بابه أنْ لا يدخل إلّا على المبني، ومن تحريكها وحكمها أنْ تكون ساكنة، ومن إثباتها في الوصل، وبابها ألّا تلحق إلّا في الوقف»[١٥٥].

أمّا البغدادي فخالف القولين؛ لأنّ «الضمير والنون ضرورة، وصوابه: والآمروه، بحذف نون الجمع للإضافة، فإنّ حكم الضمير أنْ يعاقب النون والتنوين؛ لأنّه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، فهو معاقب لهما»[١٥٦]، فالملاحظ أنّ الشاعر عمد إلى إلحاق النون بالضمير من موقع اضطرار؛ لأنّه لو قال (آمروه) تتحول التفعيلة من (ب– ب –) مفاعلن إلى (ب– –) مفاعل، وبذلك يختلّ الوزن الشعري؛ لأنّ عروض البيت تفعيلتها (ب — ب –).

ومن الأمور التي عدّها المظفر خروجاً على المقاييس فكُّ إدغام ما يتوجب إدغامه، ومثّل لذلك بقول قعنب[١٥٧]:

مَهْـلاً أَعَـاذِلَ قَـدْ جَرَّبْـتِ مِـن خُلُقـي أَنِي أَجُــودُ لأَقْــوَامٍ وإنْ ضَــنِنُوا[١٥٨]

وقول الشاعر:

الحمــــدُ لله العلــــيِّ الأجْلَــــلِ[١٥٩]

والشاهد في هذين المثالين قولهما: (ضننوا) و(الأجلل)، فالشاعران عمدا إلى فكّ الإدغام، ممّا شكل ذلك مخالفة للمقاييس الصرفية، لذلك قال المظفر: «وإنّما الوجهُ الصحيح (ضنّوا) و(العليُّ الأجَلُّ)، وكل هذه الضرورات إنّما يُرَخَّصُ للشاعر في استعمالها عند مضايقِ الكلام واعتياصِ المرام؛ لأنّ الشعرَ مُحِلُّ ارتكابِ الضرورات، واستعمال المحظورات»[١٦٠].

حقيقة الأمر أنّ الضرورة الشعرية هي التي دفعت الشاعرين إلى فكّ إدغام ما ينبغي إدغامه؛ لأنّ (ضنّ) في

([١٥٤]) الإنصاف: ٩٠/١.

([١٥٥]) ضرائر الشعر: ٢٧.

([١٥٦]) خزانة الأدب: ٢٦٩/٤.

([١٥٧]) هو قعنب بن ضمرة، من شعراء العصر الأموي توفي سنة ٩٥هـ، تنظر ترجمته في سمط اللآلي: ٣٦٢/١.

([١٥٨]) نضرة: ٢٧٥، ورد البيت في الخصائص: ١٥٩/١، المقتضب: ٢٥٣/١، ما يجوز للشاعر: ١٣٢، المنصف: ٣٣٩، ضرائر: ٢٠.

([١٥٩]) نضرة: ٢٧٥، البيت لأبي نجم العجلي، ينظر: ديوانه: ٣٣٧.

([١٦٠]) نضرة: ٢٧٥.

الأصل (ضنن)، فلحقها الإدغام، فصارت (ضنَّ) وكذلك (جلَّ)، قال ابن جنّي: «ومن ذلك ما يعتقده في علّة الادغام، وهو أنْ يقال: إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة،... فلو عارضك معارض بقولهم: اصبُبِ الماء وامدُد الحبل، لقلت ليست الحركتان لازمتين؛ لأنّ الثانية لالتقاء الساكنين، فكذلك إنْ ألزمك ظهورَ نحو جَلْبَبَ وشَمْلَلَ وقُعْدُدٍ ورِمْدِدٍ قلت هذا كلّه ملحَق ...فإنْ ألزمك نحو قول قعنب ... وقول العجاج:

تشــكو الــوَجَى مــن أَظْلَــلٍ وأظلــلِ

قلت: هذا أظهر على أصله ... فتعلم أنّ أصل الأصم: أصمم، وأصل صبَّ: صبب»[١٦١].

ومن وصاياه عدم ارتضائه التلاعب بالحركة الإعرابية عن طريق حذفها، أو تسكينها، فلم يرتضِ ذلك للمتقدمين والمتأخرين؛ لأنّ الإعراب سمة العربية لا يمكن تجاوزها، ومثّل لذلك بقول الراجز:

إذا اعــوجَجْنَ قلــتُ صــاحبْ قَــوِّمِ

بالــدّوِّ أمثــالَ الســفينِ العُــوَّمِ[١٦٢]

قال أبو البقاء العكبري:«فأجرى الوصل مجرى الوقف، والمبرِّد والزجَّاج ينكران ذلك، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية»[١٦٣].

وحاول البغدادي دفع تهمة الخطأ أو الشذوذ عن الشاعر، مفصحاً عن أنّ روايته «إذا أعوججن قلت صاح قوّم، ولم يكن سيبويه ليروي إلّا ما سمع إلّا أنّ الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة، وقد ذكر».[١٦٤] أمّا ابن عصفور فقال: «الأصل: صاحب قوّم، إلّا أنّه سكّن إجراء للمتصل مجرى المنفصل، أو إجراء للوصل مجرى الوقف»[١٦٥].

ممّا لا شكّ فيه أنّ الضرورة الشعرية هي التي ألجأت الشاعر إلى تسكين الياء؛ لأنّه لو قال: (صاحب قوّم)،

([١٦١]) الخصائص: ١٥٩/١ – ١٦١، المقتضب: ٢٥٣/١، ما يجوز للشاعر ١٣٢، المنصف: ٣٣٩، الأصول: ٤٤١/٣، شرح شافية ابن الحاجب: ٢٤١/٣، اللمحة: ٧٧٨/٢/٢، ضرائر الشعر: ٢٠.

([١٦٢]) نضرة: ٢٧٦، ورد البيت في الكتاب: ٢٠٣/٤، اللباب: ١١٠/٢، معاني القرآن: ١٢/٢، الخصائص: ٧٥/١، الموشح: ١٥٠ ، ٣٥١، ضرائر الشعر: ٩٦، خزانة الأدب: ٣٥٤/٨، ونسب البيت لأبي نخيلة.

([١٦٣]) اللباب١١٠/٢.

([١٦٤]) خزانة: ٣٥٤/٨.

([١٦٥]) ضرائر الشعر: ٩٧.

لتحولت (مستفعلن) إلى (متفاعلن)، وهو خروج الرجز إلى الكامل، ونظير ذلك قول امرئ القيس:

فـــاليومَ أشْـــرَبْ غـــير مســـتحْقِب إثمـــاً مـــن الله ولا واغـــل[١٦٦]

عقب المظفر قائلاً: «يريد: أشربُ، فحذفَ الضمّة وهو لحْن، والروايةُ الصحيحة: فاليوم فاشْرَبْ غيرَ مُستَحْقِبٍ».[١٦٧]

لم تغير الرواية الثانية شيئاً من وزن البيت، بل بقى على ما هو عليه في الرواية الأولى، إذ أراد المظفر ربط الكلمتين بالفاء على التعقيب، ليكون الخطاب لنفسه، إلّا أنّ الرواية الأخرى التي أثبتها ابن رشيق قائلاً: «وزعم قوم أنّ الرواية الصحيحة في قول امرئ القيس (اليوم أسقى) وبذلك كان المبرد يقول، وقال الآخرون: بل خاطب نفسه، كما يخاطب غيره، فقال: فاليوم فاشرب»[١٦٨].

فلم يكن حذف الحركة الإعرابية وتعمد تسكينها حكراً على امرئ القيس، إنّما عمل بها شعراء آخرون، إذ يعزو ابن جني سبب ذلك قائلاً: «ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية، وأبلغ من هذا المعنى ما رواه (يعني سيبويه) من قول الراجز:

مـــتى أنامُ لا يـــؤرقْني الكَـــرى لـــيلاً ولا أسمـــعُ أجـــراسَ المطِـــي

بإشمام القاف من يؤرقني ... ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن، ألا ترى ان الوزن من الرجز، ولو اعتدّت القاف متحرّكة لصار من الكامل»[١٦٩] ونظير ذلك قول الشاعر:

رحـــت وفي رجليـــك مـــا فيهمـــا وقـــد بـــدا هَنْـــك مـــن المئـــزر[١٧٠]

وقول جرير:

ســـروا بـــني العـــمَّ فـــالأهوازُ منـــزلكمْ ونَهْـرُ تِـيري فَلَـمْ تَعْـرِفكُمُ العـرَبُ[١٧١]

كذلك أوصى المظفر بعدم قطع ألف الوصل؛ لأنّه «لحن وإن كان العربي قد فعل ذلك، قال جميل:

([١٦٦]) نضرة: ٢٧٦، ديوان امرئ القيس: ١٢٢، وفيه: (فاليوم أُسقى)، وفي ٢٥٨ من الديوان (فاليوم أشربْ).

([١٦٧]) نضرة: ٢٧٦.

([١٦٨]) العمدة: ٢/٢٧٤-٢٧٥.

([١٦٩]) الخصائص: ١/٧٣ – ٧٤. والبيت من شواهد سيبويه: ٤/٢٠٣ من دون نسبة.

([١٧٠]) البيت من شواهد الكتاب: ٤/٢٠٣، من دون نسبة، إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٣٥٦، الوساطة: ٧٠، نسبه إلى الأقيشر، وفي الحماسة البصرية: ٢/٣٦٨، (وفي رجليك عقاله)، الخزانة: ٤/٤٧٥، نسبه إلى الأقيشر.

([١٧١]) ديوان جرير: ١/٤٤٠.

ألا لا أرى إثنـــينِ أحسَـــنَ شـــيمةً علـــى حَـــدَثانِ الـــدّهْرِ مـــني ومـــن

قال الرضي: «أخبرنا أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد أنّه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية (ألا لا أرى خلين) وهذه هي الرواية، والأولى ليست بثبت، وإنّما رواها أبو زيد، والاخفش على الشذوذ، فليسا يعتدان بها»[١٧٣].

وقد أبان النقّاد والبلاغيون خروج جميل على المقاييس، فاتخذوا قوله شاهداً على الإخلال بفصاحة الكلمة؛ لأنّ الكلمة غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب.[١٧٤]

ومن وصاياه النقدية تسامحه بزيادة (الياء) على ما وزنه (مفاعل)، على الرغم من قناعته بأنّ ذلك خارج على المقاييس الصرفية؛ لأنّه لا يمكن القول: مساجد: مساجيد، ومعامل: معاميل، إلّا أنّه قبل ذلك؛ لأنّ طائفة من الشعراء القدماء قالوا بذلك، فالأولى بالمولّد العمل به، قائلاً: «وهذا يجوز للشاعر المولّد استعماله إذا نقله نقلاً؛ لأنّها لغة القوم ولهم التصرُّف فيها، وليس لنا القياس عليها بل نستعمِل ما ورد عنهم نقْلاً»[١٧٥]، متخذاً من الشاهد القديم مثالاً لإجازة ما يرد على لسان المولد، من ذلك قول الشاعر:

تنْفـــي يَـــداها الحَصـــا في كـــلِّ هـــاجِرةٍ نفْـــيَ الـــدّراهيمِ تنْقـــادُ الصـــياريفِ[١٧٦]

هذه الإجازة من لدن العلماء، دفعت ابن جني إلى رفع الحيف عن أبي نواس قائلاً: «فقد عِيب بعضهم كأبي نُوَاس وغيره في أحرفٍ أخِذت عليهم قيل هذا كما عيب الفرزدقُ وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاءِ شعرائنا كان مثلُ ذلك في أشعار المولَّدين أحرى بالجواز»[١٧٧].

وقد ناقش ابن رشيق هذا الشاهد، وتبعه النويري من أنّ زيادة (الياء) في (الدراهم) لا داعي لها؛ لأنّ الوزن يستقيم من دونها، وإنْ قيل في بعض اللغات دِرهام.[١٧٨]

يبدو أنّ الفرزدق عمد إلى المدّ في لفظة (الدراهم)، تجاوباً مع لفظة (الصياريف) التي لا يستقيم الوزن إلّا

([١٧٢]) نضرة: ٢٧٦، ديوان جميل: ٩٤، ورد البيت في شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٤/٤، ضرائر الشعر: ٢٥.

([١٧٣]) شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٤/٤.

([١٧٤]) ينظر: البلاغة العربية، عبد الرحمن الميداني: ١١١/١.

([١٧٥]) نضرة: ٢٧٧.

([١٧٦])نضرة: ٢٧٧ ، ورد البيت في الأصول: ٤٥٠/٣ من دون نسبة، والإنصاف: ٢٤/١، الكامل: ٢٠٢/١، شرح الكافية الشافية: ٩٨٧/٢، نهاية الأرب: ١١٩/١٠ نسبه إلى الفرزدق، ديوان الفرزدق: ٥٧٠/٢ وفيه: (الدراهم).

([١٧٧]) الخصائص: ٣٢٨/١.

([١٧٨]) ينظر: العمدة: ٢٧٥/٢، نهاية الأرب: ١١٩/١٠.

بلفظها، ولكن يمكن أنْ يكون عامل الرواية سبباً في ذلك، بدليل أنّ البيت روي في مواطن عدّة (دنانير) بدلاً من (الدراهيم)[١٧٩]، قال ابن عصفور: «وذهب الكوفيون إلى أنّ ذلك جائز في كلّ اسم يجمع على مفاعل في الكلام والشعر، إلّا أنْ يكون ما قبل الآخر ساكناً، نحو (سبَطر) فإنّ ذلك لا يجوز، بل يقول في جمعه (سباطر)؛ لأنّ الإشباع لا يتصور، إذ ذاك في المفرد فيبين في الجمع عليه.[١٨٠] من هذا المنطلق جوّز المظفر ذلك للمولدين لشيوع هذه الزيادة في شعر السابقين، كقول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد حسروا أيدي السرابيل عن حدِّ المرافيق[١٨١]

وقول الشاعر:

فلَسْتُ لمَنْ أُدْعَى لهُ إن تفَتَّحتْ عَليْه دَمامِيلُ اسْتِهِ وَحُبُونُها[١٨٢]

وقول زهير:

عَلَيْهِنَّ فِرْسَانٌ كِرَامٌ لِبَاسُهمْ سَوَابيغُ زُغْفٌ لاْ تُخَرِّقُها النَبْلُ[١٨٣]

وقول التغلبي:

وسَواعيدَ يُخْتَلَيْنَ اختِلاءً كالمَغَالِي يَطِرْنَ كلَّ مَطيرٍ[١٨٤]

([١٧٩]) ضرائر الشعر: ٣٧.

([١٨٠]) نفسه: ٣٧.

([١٨١]) نفسه: ٣٨.

([١٨٢]) نفسه: ٣٨ البيت لأدهم بن أبي الزعراء الطائي، ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢٠٤/٢.

([١٨٣]) شرح ديوان زهير: ١٠٣، وفيه:

عليها أسود ضاريات لبوسهم سوابيغ بيض ... .

([١٨٤]) ضرائر: ٣٨، والتغلبي: هو عمر بن الأهتم (ت ٥٧هـ)، أحد السادات الشعراء والخطباء في الجاهلية والإسلام، من أهل نجد، وفد على النبي مُحَمَّد (صلى الله عليه وسلم) فأسلم، ينظر: الإصابة: ٥٧٧٢.